

قطاع التعليم

عمل قطاع التعليم في مصر، والذي يذخر بالعديد من الفرص الاستثمارية، على تكوين وخدمة أكبر حجم من القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالنظر إلى الدول الخارجية وخبراتها، رأت مصر كيف يمكن الاستفادة من القطاع الخاص في عملية التنمية التعليمية، من التعليم الخاص إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمراحل الدراسة الاثنى عشر، ومن التعليم الجامعي الخاص والتعليم الفني/المهني إلى برامج التدريب في الشركات.

• خطة تطوير التعليم

وأوضحت الوزارة خطة التطوير والتنمية الشاملة للمنظومة، وخطوات إنشاء وتطوير وإعادة تأهيل مدارس التعليم الفني، حيث تم إنشاء عدد (١٥) مدرسة فنية جديدة في العام ٢٠١٥/٢٠١٦، وعدد (١٨) تخصصًا نوعيًا/مهنة جديدة، وعدد (٣٦٠) فصلًا ملحقةً جديدًا مقارنة بعدد (١٣٠) فصلًا في العام السابق، وعدد (٥) مدارس مهنية جديدة مقارنة بعدد (١) مدرسة في العام السابق.

وجارٍ التوسع في المجمعات التكنولوجية، حيث يوجد (٣) مجمعات، وجرّ إنشاء مجمعين آخرين (أبوغالب - مدينة بدر) بتمويل من صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء، وجرّ إنشاء (المدرسة الفنية النووية بالضبعة) والتي سيتم افتتاحها اعتبارًا من العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، وجرّ تطوير مدرسة نظام الدونبوسكو في السويس، وتبدأ الدراسة بها اعتبارًا من العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، وجرّ إنشاء (٣) برامج للتعليم المزدوج في بورسعيد، بالإضافة إلى مدرسة العربي قويسنا (المشروع الياباني)، وجرّ كذلك إنشاء مدرستين فنيّتين للوجستيات في بورسعيد والإسماعيلية، وجرّ إنشاء المدرسة المهنية في (ديمو) في الفيوم، وتبدأ الدراسة بها ٢٠١٦/٢٠١٧ بالتنسيق مع الجانب الإيطالي.

و تستهدف الوزارة تطوير وإعادة تأهيل نسبة (١٠٠%) من مدارس التعليم الفني خلال (٥) سنوات بنهاية عام ٢٠٢١، وتطوير (٥٠%) من مدارس التعليم الصناعي والزراعي والفندقي (٤٣٥ مدرسة) وتحويلها إلى مدارس للتعليم المزدوج حتى نهاية ٢٠١٨، كما تستهدف إنشاء (٢٠٠) مدرسة داخل مصنع للتعليم المزدوج بنهاية عام ٢٠١٨، وحيث تم بالفعل إنشاء (٤٠) مدرسة حاليًا، كما أنه جاري تطوير (٤٣٥) مدرسة مستهدفة بنهاية عام ٢٠١٨ وفق معايير الجودة الأوروبية والعالمية.

وبالنسبة للتطوير والتنمية الشاملة للمنظومة (منظومة المناهج النوعية والبرامج المتخصصة) تم تطوير برنامج دراسي كامل للوجستيات وفق منهجية الجدارات من خلال مشروع (USAID-WISE))، وتحويل برنامج تدريبي عن الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية إلى منهج دراسي يتم تدريسه هذا العام لطلاب (٢٠٠) مدرسة على مستوى الجمهورية، بالإضافة لتدريسه في كل مدارس محافظة الإسكندرية كمرحلة أولى، يتبعها تدريسه لجميع الطلاب في مصر بعد إعداد كوادر المدربين.

وتم تحويل برنامج تدريبي عن ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى منهج دراسي يتم تدريسه العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ بشكل انتقائي قبل أن يتم تدريسه لجميع الطلاب بعد إعداد كوادر المدربين. وتم إصدار القرار الوزاري رقم (٢٢٩) بتاريخ ١١-٨-٢٠١٦ لدمج الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني، كما أنه يجري إنشاء دبلومات فنية متخصصة للمهن والحرف التراثية بدعم من مؤسسة اليونسكو-يونفوك.

وبالنسبة للتطوير والتنمية الشاملة للمنظومة (تدريب المدرسين والمدربين) تم تدريب (٢٥٠) مدرب ((TOT على أسلوب التعلم وفق منهجية الكفاءات (الجدارات)، وعلى تصميم المناهج وفق ذات المنهجية التي تربط الخريجين بمتطلبات سوق العمل.

كما تم تدريب (٥٠٠) مدرب (TOT) لتدريس مناهج الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية، وإشراك وتدريب المعلمين في كل المديریات على استنباط (٦) مهارات مهنية لكل فرقة دراسية لكل تخصص من المناهج الحالية؛ لكي يتم إكسابها للطلاب في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، وتدريب (٢٧٠٠٠) معلم بالتعليم الفني من إجمالي (١٠٠٠٠٠) معلم وفق برامج الأكاديمية المهنية للمعلمين خلال العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

كما يجري تأهيل (٣٠٠٠) مدرس عملي في كليات التعليم الصناعي للحصول على درجة البكالوريوس في التعليم الصناعي.

وعلى مستوى السياسات الحوكمة والإصلاح المؤسسي وفق معايير الجودة العالمية (هيكل المؤهلات الممنوحة) تم تحديد المواصفات القياسية لعدد (١٧) مهنة، بالتعاون مع الصناعات المعنية.

و تم من خلال مشروع (TVET2)) تصميم النموذج الأولي للمناهج وفق احتياجات سوق العمل، وطبقاً للمواصفات القياسية للمهن، وتم إنتاج (١٧) وثيقة منهج بالفعل، وسيتم الانتهاء من تطوير كافة المناهج لكل التخصصات الفنية قبل العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتم تطوير معايير التقييم والمنح في المناهج وفق مستويات التأهيل التي تتفق مع الإطار القومي للمؤهلات (NQF) والمعايير القومية للمهارات (NSS) لكي تقود إلى منح رخص مزاولة المهن فيما بعد.

وجارٍ تطوير وتوحيد متطلبات منح المؤهلات لكافة التخصصات والمهن (تم توحيد عدد الساعات الدراسية المطلوبة لمنح الدبلومات الفنية نظام (٣) سنوات).

وعلى مستوى السياسات: الحوكمة والإصلاح المؤسسي وفق معايير الجودة العالمية (هيكل النظام التعليمي): تم هذا العام إزالة معظم العقبات التي كانت تحول دون زيادة أعداد طلاب التعليم المزدوج، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات، وذلك على النحو التالي تم رفع المكافأة

الشهرية للطلاب إلى (٣٠٠) جنيه سنة أولى، و(٤٠٠) جنيه سنة ثانية، و(٥٠٠) جنيه سنة ثالثة.

وتم التنبيه على المديریات بخفض الحد الأدنى للمجموع؛ لتلبية جميع طلبات فرص التدريب، كما تم التنبيه على المديریات التي لا توجد بمدارسها أماكن بفتح الدراسة (فترة مسائية) بإحدى المدارس، وتجميع طلاب التعليم المزدوج بها، وتطوير عقد التدريب لكي يكون التوقيع عليه رباعياً (الوزارة - الصناعة - الطالب - جهة التدريب)، وإضافة ملحق للعقد يتضمن مخرجات التدريب، كما يتم العمل حالياً على بناء شراكة كاملة بين المنظومة التعليمية ومؤسسات الإنتاج، وقد تم توقيع عدد (٨) بروتوكولات تعاون.

ويتم العمل حالياً على الاستفادة من التجارب المماثلة في الدول الصديقة، وتم توقيع عدد (٤) بروتوكولات تعاون.

فيما تتبنى حالياً خليطاً من أسلوب التعليم والتدريب في المدرسة والتعليم والتدريب في بيئة العمل (التعليم المزدوج) بهدف الوصول إلى (٥٠%) من الطلاب تعليم مزدوج (مليون طالب) بواقع ١٠٠٠٠٠٠ سنوياً خلال (١٠) سنوات القادمة، وذلك وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وذكر البيان أنه يجري حالياً من خلال مشروع هيئة GIZ الألمانية التطوير والتوسع في منظومة التعليم المزدوج وتم زيادة أعداد الطلاب الملتحقين خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ٢٠% (٥٠٠٠٠ طالب) زيادة عن العام السابق.

و تستهدف مضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المزدوج، هذا العام (١٠٠٠٠٠ طالب) ضعف العدد عن العام السابق، كما يجري حالياً تطوير وضبط نظام القبول في برامج التعليم المهني (٨٠% عملي)، وتطوير وضبط نظام القبول في برامج التعلم مدى الحياة (نظام العمال).